



الرد على دعوى بعض الحنابلة

كأبي يعلى وغيره

أن أحمد لا يعتد بمخالفة نفر اليسير

في انعقاد الإجماع

الحمد لله ب العالمى والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

### أما بعد:

استدل بعض الحنابلة وعلى رأسهم القاضى أبى يعلى أن مخالفة الواحد غير مؤثرة فى انعقاد الإجماع عند أحمد وخرجوا ذلك على بعض الروايات

### واستدلوا على ذلك بما يلى:

١- قال أحمد رحمته الله فى رواية ابن القاسم: فى المريض يُطلق، وذكر قول زيد فقال:

زيد وحده، هذا عن أربعة من أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وآله على بن أبى طالب، وابن عباس، والزبير، وابن عمر".

٢- وقال فى رواية الميمونى: فى فسح الحج أحد عشر رجلاً من أصحاب النبى

يروون ما يروون، أين يقع بلال بن الحارث منهم. <sup>(١)</sup>

٣- علق أبو يعلى: وظاهر هذا: أنه لم يعتد بخلاف زيد فى مقابلة الجماعة ولا

مخالفة بلال فى مقابلة الجماعة.

وهذا الذي قاله غير مسلم به وقد تابعه على قوله كثير من الحنابلة كما هي عادة كثير من المتأخرين متابعة أبي يعلى على ما يقرره دون تدقيق وفحص.

**ومن الوجوه التي تبين أن ما قالوه لا يسلم لهم به :**

**أولاً:** الإطلاق في حالة الطلاق حيث لم تبين الرواية حال الطلاق وهل هو قبل الدخول أو بعده فالإمام أحمد يثبت الخلاف ما إذا كان الطلاق قبل الدخول.

جاء في «مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه» (٤ / ١٥٩٩): سئل أحمد عن

رجل طلق امرأته وهو مريض قبل أن يدخل؟

قال: فيه اختلاف عن التابعين.

وسئل إذا طلق في مرضه قبل أن يدخل بها ترثه؟

قال: اختلفوا فيه.

وسئل عمن طلق امرأته في مرضه قبل أن يدخل بها؟

قال: اختلف فيه الحسن وعطاء ٥ وجابر بن زيد وإبراهيم والشعبي.

قال بعضهم: لها الصداق والميراث (فتعتد).

قلت: في قول من يجعل لها الميراث؟

قال: لا، هذه غير مدخول بها.

ذكر الإمام أحمد اختلاف التابعين فيمن طلق امرأته قبل أن يدخل بها في مرضه، وإليك الروايات عنه في المسألة وآراء من ذكرهم على سبيل الإيجاز:

• لها الصداق والميراث وعليها العدة، وهو قول الحسن وعطاء وإسحاق، وهو رواية عن الإمام أحمد.

ذكر ذلك ابن قدامة في المغني، وابن المنذر في الإشراف.

وصرح بذلك الإمام أحمد وإسحاق كما في مسائل الكوسج رقم: (١٠٢٣)

• لها الصداق والميراث ولا عدة عليها، وهو رواية عن الإمام أحمد. ونسبه ابن قدامة أيضاً لعطاء.

• لها نصف الصداق والميراث وعليها العدة، وهو رواية عن الإمام أحمد.

• لها نصف الصداق فقط، ولا ميراث لها ولا عدة عليها، وهو رواية عن الإمام

أحمد. وهو قول الشعبي، والنخعي. ونسبه ابن قدامة لجابر بن زيد، ونسب ابن

المنذر في الإشراف لجابر بن زيد القول بأن لها الصداق كاملاً ولا عدة ولا ميراث.<sup>(١)</sup>

---

(١) انظر: المغني ٦/ ٣٣١-٣٣٢، والإشراف ٤/ ١٨٨، والإنصاف ٧/ ٣٥٦-٣٥٧، والمبدع [٦/ ٢٣٩-

٢٤١]، والاستذكار، لوحة رقم: ١٨٩-١٩٠

- وانظر: «المحلى بالآثار» (٩/ ٤٨٦): «مَسْأَلَةُ طَلَّاقِ الْمَرِيضِ»

فتورث المطلقة له صور متعددة لم تبين في الرواية

❧ **ثانياً:** نسبة القولين لزید حیث ذکر قوله في عدم تورث المطلقة في مرض الموت ثم احتج علیه بقول أربعة من أصحاب النبي ﷺ في تورث المطلقة وذكر زیدا من ضمنهم وهذا ما جعل محقق الكتاب يرجح أن قول زید محرف عن الزبير لأن ذلك مروى عنه مع أنه لا یعلم للزبير رواية في ذلك وإنما المروى عنه هو عبد الله بن الزبير

جاء في «مصنف عبد الرزاق» (٧/ ٦١ ت الأعظمي): «باب: طلاق المريضة»  
عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ الزُّبَيْرِ عَنِ الرَّجُلِ يُطَلِّقُ الْمَرْأَةَ فَيَبْتُهَا، ثُمَّ يَمُوتُ وَهِيَ فِي عِدَّتِهَا، فَقَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ: «طَلَّقَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ ابْنَةَ الْأَصْبَغِ الْكَلْبِيَّ فَبَتَّهَا، ثُمَّ مَاتَ وَهِيَ فِي عِدَّتِهَا فَوَرَّثَهَا عُثْمَانُ». قَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ: «وَأَمَّا أَنَا فَلَا أَرَى أَنْ تَرِثَ الْمَبْتُوتَةُ». قَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: «وَهِيَ الَّتِي تَزْعُمُ أَنَّهُ طَلَّقَهَا مَرِيضًا».

ويحتمل أن تكون الرواية فيها سقط وأن القول منسوب لجابر بن زيد فقد جاء في

الروايتين والوجهين

نقل حنبل فيمن طلق في المرض قبل الدخول: قال جابر بن زيد: لا ميراث ولا عدة.<sup>(١)</sup>

ويترجح هذا السقط إذا ما قيل بتقييد الرواية عل عدم المدخول بها وقد سبق أن الرواية فيها اطلاق وعدم بيان حالة الطلاق

❦ **ثالثاً:** الصحابة الذي ذكروا لم أجد لهم قول في المسألة سوى ما روي في المحلى عن علي رضي الله عنه.<sup>(٢)</sup>

❦ **رابعاً:** يظهر من خلال الرواية إغفال قضاء عثمان بن عفان.<sup>(٣)</sup>

---

(١) "الروايتين والوجهين" ٢ / ٦٧ - ٦٨

(٢) انظر «مصنف عبد الرزاق» (٧ / ٦١ ت الأعظمي): «باب: طَلَّاقُ الْمَرِيضِ» و«مصنف ابن أبي شيبة» (١٠ / ٤٣١ ت الشري): «ما قالوا في الرجل يطلق امرأته (ثلاثاً) وهو مريض، هل ترثه» و«السنن الكبرى - البيهقي» (٧ / ٥٩٣ ط العلمية): «بابُ ما جاء في توريث المَبْتُوتَةِ في مَرَضِ الْمَوْتِ» و«المحلى بالآثار» (٩ / ٤٨٦): «[مَسْأَلَةُ طَلَّاقِ الْمَرِيضِ]»

(٣) انظر «مصنف عبد الرزاق» (٧ / ٦١ ت الأعظمي): «باب: طَلَّاقُ الْمَرِيضِ» و«مصنف ابن أبي شيبة» (١٠ / ٤٣١ ت الشري): «ما قالوا في الرجل يطلق امرأته (ثلاثاً) وهو مريض، هل ترثه» و«السنن الكبرى - البيهقي» (٧ / ٥٩٣ ط العلمية): «بابُ ما جاء في توريث المَبْتُوتَةِ في مَرَضِ الْمَوْتِ»

وهو من أشهر من عرف بهذا القول وكان الإمام أحمد كثيرا ما يستدل بقوله في هذه المسألة ويستدل كذلك بما روي عن أبي بن كعب.<sup>(١)</sup>

**❧ خاسا:** اختلاف منهجية الاستدلال حيث استدل هنا بما يوحى بأنه إجماع عدد من الصحابة بينما نجده يستدل في هذه المسألة بقضاء عثمان ومن ذلك جوابه للكوسج بقوله قال إسحاق بن منصور: قلت: امرأة طلقت، فمات زوجها في عدتها، ترث من زوجها، وتعتد عدة المتوفى عنها من يوم توفي؟

**قال أحمد:** إذا كان الطلاق يملك فيه الرجعة فإنهما يتوارثان، وتستأنف عدة المتوفى عنها أربعة أشهر وعشرا لحال الميراث، وإذا كان الطلاق لا يملك فيه الرجعة؛ فلا ميراث لها إلا أن يكون طلقها وهو مريض، فإنها ترثه في العدة وبعد العدة ما لم تزوج، كما ورث عثمان رضي الله عنه تماضر من عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه قال إسحاق: كما قال سواء.<sup>(٢)</sup>

---

(١) «مصنف ابن أبي شيبة» (١٠ / ٤٣١ ت الشري): «ما قالوا في الرجل يطلق امرأته (ثلاثا) وهو مريض،

هل ترثه»

(٢) "مسائل الكوسج" (١٠٤٥)

ويستدل أيضا بما روي عن أبي بن كعب.<sup>(١)</sup>

**سأوسا:** على التسليم بصحة الرواية لوجود المخالف من أصحاب النبي

عليه السلام كما سبق أن ابن الزبير يرى أنها لا تورث فيكون قول الإمام أحمد رحمته الله تعالى

في الرواية ليس من قبيل عدم اعتبار مخالفة النفر اليسير وإنما من قبيل الترجيح

لوجود أحد الخلفاء الراشدين في أحد القولين

وعلى هذا فلا يسلم لمن احتج بهذه الرواية على عدم اعتبار اتفاق الكل في

الإجماع

فتبين أن هذا مجرد ترجيح من أحمد وليس معناه لا يعتد بقول زيد مطلقا

وها هو الصديق في قضية الردة قال قولا فخالفه بقية الصحابة فغلبهم بالحجة

فرجعوا لقوله. ومثل هذا حكى عن ابن عباس أنه كان يخالفه العشرات من الصحابة

ثم يغلبهم بقوة حجته حتى يرجعون لقوله.

**ثانيا:** قوله في رواية الميموني في فسخ الحج: أحد عشر رجلاً من أصحاب النبي

عليه السلام يروون ما يروون، أين يقع بلال بن الحارث منهم.<sup>(٢)</sup>

(١) انظر مسائل أبي داود ٢٤٩ ومسائل عبد الله ٣/ ١١٤٥

(٢) "العدة" ٤/ ١١١٧ - ١١١٨



فظاهر هذه الرواية كظاهر سابقتها في أن مخالفة التفري اليسير غير معتبرة عند الإمام أحمد حيث أنكر أحمد مخالفة بلال بن الحارث وأن الإجماع منعقد رغم مخالفته هذه الرواية جاءت في موضع آخر في العدة أكثر بيانا قال أبو يعلى وقال أيضاً في رواية الميموني، وقد ذكر له حديث بلال بن الحارث في فسخ الحج لنا خاصة: لو عرف بلال أن أحد عشر رجلاً من أصحاب النبي ﷺ يروون ما يروون [من الفسخ]، أين يقع بلال بن الحارث.<sup>(١)</sup>

---

(١) «العدة في أصول الفقه» (٣/ ١٠٢١)

هو: بلال بن الحارث بن عصم بن سعيد أبو عبد الرحمن المزني. وفد على النبي ﷺ في وفد مزيينة سنة خمس من الهجرة. روى عنه ابنه الحارث، وعلقمة بن وقاص، وعمرو بن عوف. مات سنة (٦٠ هـ)، وله من العمر ثمانون سنة.

له ترجمة في الاستيعاب (١/ ١٨٣)، و"الإصابة" القسم الأول ص (٣٢٦) طبعة دار نهضة مصر و"الخلاصة" ص (٥٣)، طبعة بولاق.

وحديث بلال بن الحارث رضي الله عنه أخرجه عنه أبو داود في كتاب الحج، باب الرجل يهل بالحج، ثم يجعلها عمرة (١/ ٤٢٠) ولفظه: .. قلت: يا رسول الله فسخ الحج لنا خاصة، أو لمن بعدنا؟ قال: "بل لكم خاصة".

وأخرجه عند النسائي في كتاب الحج، باب إباحة فسخ الحج بعمرة لمن لم يسق الهدي (٥/ ١٤٠) وأخرجه عنه ابن ماجه في كتاب المناسك، باب من قال: كان فسخ الحج لهم خاصة (٢/ ٩٩٤)

ففي هذه الرواية كان موضوع الإمام أحمد رحمته الله تعالى في أصله حديث بلال بخلاف الرواية الأولى فموضوعها بلال نفسه وعليه يلحظ تغاير ألفاظ الرواية عند أبي يعلى رغم اتحاد الراوي وتقارب الموضوع

ولذلك يقال إن نصوص الإمام أحمد هذه لم يكن موضوعها رأي بلال بن الحارث مما يستفاد منه عدم منع الإجماع من انعقاده وإنما كان موضوعها منع صحة الحديث المروي عنه وعدم التسليم بصحة القول إليه

ويظهر ذلك من خلال رواية أبي داود حيث قال قُلْتُ لِأَحْمَدَ: حَدِيثُ بِلَالِ بْنِ الْحَارِثِ فِي فُسْخِ الْحَجِّ، قَالَ: مَنْ بِلَالُ بْنُ الْحَارِثِ؟ ! أَوْ قَالَ: الْحَارِثُ بْنُ بِلَالٍ؟ ! وَمَنْ رَوَى عَنْهُ؟ ! لَيْسَ يَصِحُّ حَدِيثُ فِي أَنَّ الْفُسْخَ كَانَ لَهُمْ خَاصَّةً، وَهَذَا أَبُو مُوسَى يُفْتِي بِهِ فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ وَصَدْرٍ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ. <sup>(١)</sup>

فهذا الشم من أبي داود في قول الإمام أحمد رحمته الله تعالى من بلال بن الحارث أو قال الحارث بن بلال محمول على الحارث بن بلال راوي الخبر عن أبيه وليس على أبيه بلال حيث أفرد له الإمام أحمد جزءا في مسنده وصرح بذلك في رواية ابن هانئ

(١) «مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني» (ص ٤٠٨)

قال ابن هانئ: قيل لأبى عبد الله أحمد بن حنبل في الفسخ. فقال: نعم، هذا عن عشرة من أصحاب النبي ﷺ قيل: فحديث بلال بن الحارث؟ قال: ومن بلال بن الحارث، ومن روى عنه؟ أما أبوه فمن أصحاب النبي ﷺ فأما هو، فأنكره. قلت: ترى فسخ الحج؟ قال: نعم، إن شاء هو فسخ، أذهب إلى حديث جابر؛ أنهم أهلوا بالحج وحده، فأمرهم النبي ﷺ أن يحلوا.<sup>(١)</sup>

وفي رواية عبد الله أوضح ذلك وأوضح مراده من قوله ومن روى عنه التي سبقت عند أبي داود حيث قال عبد الله: قُلْتُ لأبى: فحديث بلال بن الحارث المزني في فسخ الحج؟

قال: لا أقول به.

قال أبى: لا نعرف هذا الرجل، ولم يروه إلا الدراوردي، هذه الأحاديث أحب

إليّ.<sup>(٢)</sup>

---

(١) «سؤالاته» (٧٣٢)

(٢) "مسائل عبد الله" (٧٥٨)

## وبجمع هذه الروايات المتعلقة بحديث بلال بن الحارث نستخلص الآتي :

❧ أن اختلاف الروايات عند أبي يعلى رغم تقارب موضعيهما واتحاد قائلهما يشير إلى عدم ضبط الرواية وأنها قد تكون بالمعنى

❧ أن الإمام أحمد رحمته الله تعالى لا يرى صحة الحديث ولا نسبته إلى بلال وذلك لسببين

- جهالة الحارث بن بلال

- تفرد الدراوردي

❧ أن الروايات التي فيها شك من الرواة في استنكار الإمام أحمد لبلال أو ابنه محمولة على ابنه الحارث لا على بلال نفسه وذلك لأمرين

- أفراد جزء في مسنده لبلال وإخراج أحاديثه

- تصريحه بمعرفة بلال وعدم معرفة ابنه الحارث

وعليه فلا يسلم لمن استدل بهذه الرواية على عدم اشتراط اتفاق الكل عند الإمام

أحمد رحمته الله تعالى ويقال إن الإمام أحمد لم يتعرض لرأي بلال رضي عنه وإنما نفى صحة الحديث عنه.

وعلى التسليم بصحة الرواية فإنه يقال إن قول الإمام أحمد ليس من قبيل الإجماع وعدم الإعتداد بمخالفة النفر اليسير وإنما هو ترجيح للقول الآخر بإحدى المرجحات حيث ذكر أنه قول أحد عشر رجلا من الصحابة ولذلك حكى إبراهيم الحربي أن سلمة بن شبيب قال للإمام أحمد كل شئ منك حسن غير خلة واحدة.

قال: وما هي؟ قال: تقول بفسخ الحج إلى العمرة. قال أحمد: كنت أرى لك عقلا. عندئذ ثمانية عشر حديثا صحاحا، أتركها لقولك.<sup>(١)</sup>

ومما يقال كذلك إلى تحليل الروايتين أن نسبة القول بعدم الاعتداد بمخالفة النفر اليسير إلى الإمام أحمد لا يستقيم مع نصوصه المذكورة في إمكانية الإجماع حيث إن الإمام كان يشدد جدا في وقوعه ويقول فيمن يدعي وقوعه في كثير من المسائل لا ينبغي لأحد يدعي الإجماع لعل الناس اختلفوا

ومما لا شك فيه عند ناقل الإجماع هو عدم الاختلاف وإن كان الاختلاف موجودا فإن الناقل للإجماع يكون غير مطلع عليه وعدم الإطلاع يكون في الغالب لعدم ظهوره وندرة القائلين بما يخالفه ومع ذلك اعتبر الإمام أحمد هذه الندرة والقلة والقلة قاذحة من قواعد الإجماع.

(١) «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (١ / ١٦٩ ت الفقي)

## ومن الروايات الصريحة الدالة على عدم انعقاد الإجماع عند أحمد في حالة وجود مخالف:

١- قال أحمد في رواية المروزي: إذا اختلف أصحاب رسول الله ﷺ لم يجز للرجل أن يأخذ بقول بعضهم على غير اختيار، ينظر أقرب القول إلى الكتاب والسنة.<sup>(١)</sup>

٢- وكذلك ما أملاه على أبي طالب حيث جاء فيه وأصحاب رسول الله ﷺ كذلك لا يُخالفون، إذا لم يكن قول بعضهم لبعض مُخالفاً، فإذا اختلفوا، نظر في الكتاب فأَي قولهم كان أشبه بالكتاب أخذ به، أو كان أشبه بقول رسول الله ﷺ أخذ به، فإن لم يأت عن رسول الله ﷺ، ولا عن أحدٍ من أصحاب النبي ﷺ، نظر في قول التابعين. فأَي قولهم كان أشبه بالكتاب والسنة أخذ به، وترك ما أحدث الناس بعدهم.<sup>(٢)</sup>

(١) "العدة" ٤ / ١٢٠٨

(٢) "الطبقات" ٣ / ٢٨ - ٦٢٩ "المسودة" ٢ / ٩٢٢، "بدائع الفوائد" ٤ / ٦٣ - ٦٤

## وهذه الروايات تتسق مع مرويات الإمام أحمد في المباحث الأخرى ومن ذلك

❧ أن نصوص الإمام أحمد المذكورة في الإجماع الضمني تصلح أن تضم إلى هذه النصوص من حيث المدلول في اعتبار مخالفة الواحد كقوله في رواية الأثرم يختار من أقاويلهم ولا يخرج من قولهم إلى قول من بعدهم.

❧ من خلال النظر في روايات الإمام أحمد نجد ظهور أثر هذا القول في مروياته مما يؤكد اعتباره لمخالفة النفر اليسير ومن هذه الفروع على سبيل المثال.

## ❧ الرواية الأولى:

قال عبد الله: سألت أبي قلت: ما ترى في أكل الثعلب؟ قال لا يعجبني؛ لأن النبي ﷺ نهى عن كل ذي نابٍ من السباع، لا أعلم أحداً رخص فيه إلا عطاء، فإنه قال: لا بأس بجلوده يصلّي فيها؛ لأنها تؤدى. (١)

فظاهر قوله في هذه الرواية يدل على اعتبار مخالفة الواحد حيث إنه نص على عدم معرفته بمخالف سوى عطاء ومع ذلك لم يقل فيها بالإجماع.

(١) «مسائله» (ص ٢٧٠)

## ❦ الرواية الثانية :

نقل عنه حرب في رجل له ماء في قناة -أو شرب في قناة- وليست له أرض: فلا يبيع ذلك الماء. نهى النبي ﷺ عن بيع الماء. ولا نعلم أحداً رخص في بيع الماء إلا الحسن.<sup>(١)</sup>

## ❦ الرواية الثالثة :

قال صالح: وسألته عن رجل كانت له أمة يطأها فزوجها مملوكاً له فولدت منه جارية، هل يجوز لمولاها أن يهب هذه الجارية لبعض بنيه يتسرى بها؟  
قال أبي: أما أكثر الفقهاء فلا يرون بأساً أن يتزوج الرجل ابنة امرأة كان أبوه وطئها، إلا طائوس، فإنه كان يكره إذا وطئ الرجل المرأة أن يزوج ابنه ابنتها...<sup>(٢)</sup>

---

(١) "الأحكام السلطانية" ص ٢١٨، "الفروع" ٤ / ٤١٢

(٢) "مسائل صالح" (١٥٣)



### ﴿ الرواية الرابعة ﴾:

نقل مهنا عنه: عمر وعثمان وعليّ رضي الله عنهم قالوا: الأعور إذا فقئت عينه له الدية كاملة، ولا يقتص منه إذا فقأ عين صحيح، ولا أعلم أحدًا قال بخلافه إلا إبراهيم<sup>(١)</sup>.

### ﴿ الرواية الخامسة ﴾:

قال أبو الحارث عنه: كان عمر وابن عباس لا يريان بوطء المدبرة بأسًا. وقال الميموني عنه، ما أعلم أن أحدًا قال لا توطأ المدبرة إلا الزهري وابن عمر وابن عباس لا يريان بأسًا بوطئها<sup>(٢)</sup>.

ومروياته رحم الله تعالى مطردة على أصل اتفاق الكل وعدم وجود المخالف. والمبين والمظهر لصحة قول الأئمة وأهل الحديث كأحمد والشافعي وغيرهم وبيان عدم صحة ما ذهب له بعضهم من أن مخالفة الواحد والإثنين غير مؤثرة

(١) "الفروع" ٧ / ٣٢ - ٣٣، "المبدع" ٨ / ٣٨٩

(٢) "تهذيب الأجوبة" ١ / ٤٧٦ - ٤٧٧

## الأدلة المثبتة للإجماع ترد هذه المقالة :

نصوص الكتاب والسنة المثبتة للإجماع تتناول في حقيقتها جميع المجتهدين

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ

إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾ [سورة النساء: ٥٩].

وقال تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكِّمُوهُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ

وَأَلَيْهِ أُنِيبُ ﴿١٠﴾ [سورة الشورى: ١٠].

مخالفة النفر اليسير يصدق عليها الصف بالتنازع كما في الآيات

وفي الحال المذكور يكون النزاع حاصلًا هو نزاع بين جمهور وقلة لكن لا يزال

النزاع حاصلًا

وقاله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ

الْمُؤْمِنِينَ نُؤَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۚ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴿١٥﴾ [سورة النساء: ١٥].

فهنا الألف واللام لاستغراق الجنس وهذا يقتضي شمول جميع أهل الإيمان

### ٣- كذلك قول النبي ﷺ "لا تجتمع أمتي على ضلالة".<sup>(١)</sup>

تتناول دلالة الحديث جميعهم فإذا خالف مخالف ولو كان قليلا فلا يعد ذلك إجماعا والعصمة الإجماعية إنما ثبتت للأمة، والأمة لا تصدق على الأكثرين بدون هذا المخالف، فلا يكون اتفاقهم بدون إجماعا.

### ومن الآثار:

٤- قال عبد الله: لو أن الناس سلكوا واديا (و) شعبا وسلك عمر واديا (و) شعبا سلكت وادي عمر وشعبه ولو قنت عمر قنت عبد الله.<sup>(٢)</sup>

وأیضا مما یبین هذا أن ابن عباس وابن مسعود رضی اللہ عنہما لما خالفا الصحابة في مسائل في الفرائض كانوا هم قلة أي ابن مسعود وابن عباس رضی اللہ عنہما فابن مسعود انفرد بأربع مسائل وابن عباس انفرد بخمس وعموم الصحابة خالفوهم في هذه المقالات

---

(١) رواه أبو داود (٥/ ١٤)، كتاب الفتن، باب ذكر الفتن ودلائلها، حديث (٤٢٥٠)، والترمذي ص ٦٢٩، كتاب الفتن، باب ما جاء في لزوم الجماعة، حديث (٢١٧٢)، وابن ماجه (٤/ ٣٢٧)، كتاب الفتن، باب السواد الأعظم حديث (٣٩٥٠)

(٢) «مصنف ابن أبي شيبة» (٤/ ٥٣٢ ت الشري)

المذكورة ومع هذا لم يقل لهم أحد أنتم مخالفون للإجماع فعلم أن ذلك لا يسمى إجماعاً

ولم ينكروا الصحابة على ابن عباس وابن مسعود ما خالفا فيه في الفرائض فدل على اعتبار قولهما

فإنهم مخالفتهم لو كانت شذوذا لأنكروا عليهم كما حصل في كثير من المسائل فقد أنكروا على ابن عباس إباحة «المتعة» حتى رجع عنها «وحصر الربا في النسيئة» حتى تركه

وأنكرت عائشة رضي الله عنها على زيد بن أرقم بيع العينة ; وهي شراء ما بيع نسيئة بأقل مما بيع به وأغلظت عليه في ذلك حتى قالت لأم ولده: أخبرني زيدا أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله صلوات الله عليه إلا أن يتوب، ولولا أن اتفاق الأكثر حجة، لما كان لهم الإنكار عليهم

وإنكار الصحابة رضي الله عنهم على هؤلاء انفرادهم بهذه المسائل، إنما كان لمخالفتهم فيها السنة المشهورة، والدليل الظاهر، لا لكون اتفاقهم مع مخالفة هؤلاء إجماعاً

وكما أنكر الصحابة على هؤلاء المذكورين ما انفردوا به ؛ كذلك هؤلاء المذكورون أنكروا على الصحابة إنكارهم عليهم، وناظروهم في ذلك، حتى قال ابن عباس رضي الله عنهما في العول: من شاء باهلته، إن الذي أحصى رمل عالج عددا، لم يجعل في مال نصفين وثلثا، هذان نصفان ذهباً بالمال، فأين موضع الثلث؟ وإذا حصل الإنكار من الطرفين «فلا إجماع» بل هو «مختلف فيه، حكمه إلى الله وَجَبَّ» بدليل قوله وَجَبَّ: «وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ» [سورة الشورى: ١٠]، وقوله وَجَبَّ: «فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَذُوهُ إِلَى اللَّهِ» [سورة النساء: ٥٩].<sup>(١)</sup>

وليس شرطاً أن تكون مخالفة الواحد والاثنين شذوذاً، فإن الناظر في كلام أهل العلم عند حكمهم على الأقوال بالشذوذ يجد تفاوتاً بينهم في المعنى الذي روعي فيه الاستعمال.

فتارة يستعملونه في مخالفة الواحد لسائر العلماء وخُرج على أن الإجماع يثبت بمخالفة الواحد والاثنين ولا يكون ذلك قدحاً فيه..

(١) انظر «المسودة في أصول الفقه» (ص ٣٢٩) «شرح مختصر الروضة» (٣/ ٥٣)

ونوقش أن مخالفة الواحد أو الاثنين لسائر العلماء لا يلزم منها مخالفة الحق،  
فقد يكون الحق مع الواحد ولا يتحقق معه الإجماع عند أكثر أهل العلم  
ثم هو منقوض بتفرد بعض الصحابة عن سائرهم كتفرد أبي بكر ببعض المسائل  
قبل أن يرجع الصحابة إلى قوله.

وتارة يستعملونه في مخالفة الإجماع المنضبط أو النص الصريح أو القياس  
الجلي..

وتارة يستعملونه في مخالفة الحق..

وتارة يستعملونه فيما ضعف مدركه...

وتارة يستعملونه استعمالا خاصا فيطلقونه على ما خالف المستقر في المذهب  
سواء كان مخالفا للمشهور أو الراجح...

ولا يلزم من إثبات الشاذ بالمعنى الخاص إثبات الشاذ بالمعنى العام.

والله أعلم وأعلم.